

## «برلمانيون عرب ضد الفساد» تطلق دليلاً لتفعيل اتفاقية مكافحة الفساد الدولية

كونا - أطلقت منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» دليلاً للبرلماني العربي يستهدف تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وجاء إطلاق الدليل الذي يعد الأول من نوعه في الوطن العربي خلال انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالدوحة حالياً. ويحضر المؤتمر برلمانيون عرب واجانب ومنظمات دولية وجمعيات أهلية وعدد من أعضاء مجلس إدارة وفعول منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد اللتين يتراسهما النائب السابق د. ناصر الصانع.

واستعرض د. الصانع الذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجموعة العمل العالمية في كلمته حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الأهداف والغايات المرجوة من إطلاق الدليل متمنياً على الدول العربية التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصداقة عليها في أسرع وقت ممكن.

وتمن الجهود الدولية لمكافحة الفساد واصفا إياها بالمتعازة، مؤكداً أهمية انعقاد مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سبيل ذلك. وأشار رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، إلى أن المنتدى حضره حوالي ٧٠ برلمانياً من مختلف دول العالم إضافة إلى شركاء غير برلمانيين من منظمات عالمية.

وأضاف أن هدف المنتدى البرلماني هو التجمع للبحث في العلاقات بين الشركاء من مختلف المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وما تقدمه المنظمات الدولية للبرلمانيين في العالم من أجل مكافحة الفساد.

وأوضح أن المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد مقرها كندا وقد تأسست عام ٢٠٠٢ من مجموعة برلمانيين عالميين. وهي تضم أعضاء من كل دول العالم وما لا يقل عن ألف برلماني ولها فروع في كل الأقاليم ومقر الفرع العربي لمنظمة البرلمان العربي ضد الفساد في بيروت وهو الفرع العربي للمنظمة.

وذكر أن الدليل البرلماني العربي يهدف إلى تحقيق

ثلاثة أهداف رئيسية، الهدف الأول مساعدة البرلماني العربي في حث دولته التي لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد على المصادقة عليها، والثاني فيتمثل في تعزيز قدرة البرلماني العربي على لعب دور نشط في تنفيذ الاتفاقية، والثالث تحفيز التواصل والتعاون بين البرلمانيين العرب وتشجيعهم على تبادل الخبرات في ما بينهم.

وذكر أن الدليل المؤلف من ٧٨ صفحة ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، الأول يشكل مدخلاً تحليلياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفيه لمحة عامة عن أحكام الاتفاقية ومدى الزامية الاحكام للدول الأطراف ويستعرض متطلبات تنفيذ الاتفاقية من حيث التخطيط الاستراتيجي والتدابير التشريعية والإدارية والممارسات التطبيقية.

أما القسم الثاني فيتضمن خطوات عملية لتفعيل دور البرلمانيين في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والثالث فيشتمل على نماذج حول تنفيذ الاتفاقية من المنطقة العربية ويستعرض سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي والنيابية العامة والاثراء غير المشروع.

ويبين الدليل أن اتفاقية الأمم المتحدة التي وقعت عليها ١٤١ دولة في العالم، من بينها ١٥ دولة عربية، أرسلت الية للتعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والدولية لدعم جهود تطبيق الاتفاقية، ومن بينها اليات التواصل والتكامل مع شبكة الجهات الحكومية وغيرها.

وتتميز بإيلائها الأهتمام بمسألة استرداد الموجودات أي الأموال المحصلية عن الفساد عبر وضعها إطاراً متكاملاً له هو الأول من نوعه على المستوى الدولي.

ويشير الدليل إلى المسؤولية التي تقع على البرلمانيين العرب في تشجيع دولهم للالتزام بخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها أصبحت جزءاً من التشريع الداخلي للدولة بعد المصادقة عليها.

## العمير: مادة الموسيقى استهلكت وقت «التعليمية» دون فائدة

أعلن مقرر اللجنة التعليمية النائب دعلي العمير أن اللجنة ناقشت موضوع المناصب القيادية والأشرافية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بحضور وزيرة التربية والمدير العام للهيئة، مشيراً إلى أنه تم التباحث في فصل التدريب عن التعليم في الهيئة على أسس فنية.

وقال العمير أن الوزارة أفادت بوجود لجان تبحث في معايير لاختيار المنصب القيادي وملاء الشواغر بأسرع وقت حتى لا يتاح للواسطات بالنزول. وبينت الوزيرة أن هناك جهة استشارية ستقر خلال ٣ أشهر الفصل بين التدريب والتعليم على أسس فنية.

والمح العمير أنه دار نقاش عن مادة الموسيقى أنه أخذ وقتاً في قضية لا تعود بالنفع على الطلبة، مؤكداً أن الوزيرة حسنت الموضوع بأن المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لا تدخل فيها المادة في الرسوب والنجاح، أما المرحلة الثانوية فهي اختيارية لتعديل معدل الطالب.

## المطوع: ما شروط مراقب المدارس العربية؟

وجه النائب عدنان المطوع سؤالاً إلى وزيرة التربية قال فيه أن الوزارة تقدمت بإعلان صادر من مكتب الوكيل المساعد للشؤون الإدارية بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٠٩ تحت رقم وت/١٠٧٤١ موظفي الوزارة والمناطق التعليمية يطلب شغل وظيفة مراقب المدارس العربية بإدارة التعليم الخاص، مطالبا بإفادته بالشروط الواجب توافرها في مراقب المدارس العربية بالإدارة العامة للتعليم الخاص حسب القوانين والقرارات والتسلسل الوظيفي للفرق لتلك الوظيفة؛ وهل تختلف الشروط عن أي مراقبة بالشؤون التعليمية للمناطق الأخرى مع صورة من تلك القرارات والقوانين بالتعليم العام والخاص؟

## العدوة ينصح وزيرة التربية باختيارية مادة الموسيقى

طالب النائب خالد العدوة وزيرة التربية بتجاوز قضية الموسيقى وأن تكون اختيارية، مشيراً إلى أن هناك تردداً في المواد الأخرى يجب التركيز عليه وأضاف: أنت وزيرة متعاونة وتبحثين عن حل المشكلة التعليمية والتربوية التدريبية في مدارس الكويت التي حد كبير، ولا يكون المدخل لحلها بفرض مادة الموسيقى ويخلق مشكلة سياسية وأدبية نحن في غنى عنها.

## عبدالصمد يقترح تسمية الملاعب الشبابية صناعياً

طلب النائب عدنان عبدالصمد في اقتراح برغبة بان تقوم الحكومة ممثلة بالهيئة العامة للشباب والرياضة بتسمية الملاعب في جميع مراكز الشباب بالدولة بأشكال وأنواع النجيل الصناعي، بدلاً من النجيل الطبيعي لما له من خصائص مفيدة ينبغي أخذها في الاعتبار.

## الغازمي يقترح صالات متعددة الأغراض

في اقتراح برغبة طلب النائب مخلد الغازمي أن تقوم الهيئة العامة للشباب والرياضة بإنشاء صالات رياضية متعددة الأغراض لأنواع الرياضات المختلفة في مناطق (سولي - الرميثة - بيان - مشرف - الدسمه)، وتجيزها بالمرافق والخدمات اللازمة، وعلى أن تشتمل على ناد صحي.

## عاشور: سأكشف في ندوة بعد غد الأحد ما يجري حول «المعسرين»

أكد النائب صالح عاشور أن صندوق المعسرين فشل من واقع تصريحات وزير المالية، مشيراً إلى أن محاولة إدخال التعديلات عليه لا تسمن ولا تغني من جوع.



صالح عاشور

وأضاف عاشور: إن ما يؤكد ذلك تباين وجهات النظر لدى أعضاء اللجنة المالية في مناقشتهم لصندوق المعسرين بالرغم من التعديلات عليه ومحاولة تسوية.

وبين عاشور أنه كان من الإجر على الحكومة فرض حلول على البنوك بإلغاء الفوائد غير القانونية، وأن تتحمل فروقات فوائد المدد التي تزيد على ١٥ سنة بسبب مخالفة القانون.

أضاف: ستقيم يوم الأحد المقبل في منطقة الرميثة ندوة بعنوان «هموم المواطنين وأصحوه المعسرين» بمشاركة فيها العديد من النواب، وسندين من خلالها وجهة نظرنا حول شراء المديونيات وصندوق المعسرين. ودعا عاشور في ختام تصريحه المواطنين للمشاركة والحضور بهذه الندوة لمعرفة كثير من الأمور الخافية حول صندوق المعسرين ومدى فشلها.

## الصانع: موقف سمو الأمير عبر عن أهل الكويت تجاه السعودية

استنكر الإمين العام للحركة الدستورية د. ناصر الصانع الاعتداءات التي وقعت على الحدود والقرى السعودية.

وقال في تصريح صحفي إننا في الكويت نقف وبشدة مع إخواننا في المملكة ضد كل ما يعكر صفو أمنها وأمن الحرمين الشريفين، ونصطف معهم ضد أي عدوان.

وأكد الإمين العام للحركة الدستورية الإسلامية أن موقف صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

## «تنمية الديمقراطية» سبق مدافعين عن الدستور

من قبل الحكم لتهميش الدستور - العهد والوعد - وتفريغه من مضمونه ومحواه ولاستفراغ السلطة بالصد من المادة السادسة للدستور، وما زالت هذه المحاولات جادة ومستمرة من قبل أطراف في الحكم لا يؤمنون بالدستور المشاركة الشعبية وأن الشعب مصدر السلطات جميعاً، إلا أننا نؤمن ونثق ثقة تخالف هذه القوانين. المادة الرابعة منه حددت الحكم في ذرية المغفور له مبارك الصباح، وبموجب هذه المادة تمسك الكويتيون بحكم الصباح وما زالوا متمسكين، وقد تجلى هذا التمسك في مؤتمر جده خلال الاحتلال العراقي.

أما المادة السادسة فقد قالت: نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً.

وقالت الجمعية في بيانها: هذه الوثيقة وهذا الدستور تعرضا للانتهاك مرتين، مرة في عام ١٩٧٦ وأخرى في عام ١٩٨٦، كما جرت محاولات عديدة

من قبل الحكم لتهميش الدستور - العهد والوعد - وتفريغه من مضمونه ومحواه ولاستفراغ السلطة بالصد من المادة السادسة للدستور، وما زالت هذه المحاولات جادة ومستمرة من قبل أطراف في الحكم لا يؤمنون بالدستور المشاركة الشعبية وأن الشعب مصدر السلطات جميعاً، إلا أننا نؤمن ونثق ثقة تخالف هذه القوانين. المادة الرابعة منه حددت الحكم في ذرية المغفور له مبارك الصباح، وبموجب هذه المادة تمسك الكويتيون بحكم الصباح وما زالوا متمسكين، وقد تجلى هذا التمسك في مؤتمر جده خلال الاحتلال العراقي.

أما المادة السادسة فقد قالت: نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً.

وقالت الجمعية في بيانها: هذه الوثيقة وهذا الدستور تعرضا للانتهاك مرتين، مرة في عام ١٩٧٦ وأخرى في عام ١٩٨٦، كما جرت محاولات عديدة

## الحميضي يرد على البراك: لماذا رفضت الرد عليّ سابقاً لأنني مواطن.. واليوم ترد؟!!

قال وزير المالية السابق بدر الحميضي «بالإشارة إلى التصريح الذي أدلى به النائب الفاضل مسلم البراك بمناسبة افتتاح مخيم كتلة العمل الشعبي وتعرض في ذلك التصريح لي شخصياً، أود أن أوضح النقاط التالية:

أولاً: استغرب أن يقوم النائب الفاضل بالتعليق على ما ورد في مقابلي مع صحيفة الراي، لأنه وقبل عام وفي مناسبة مماثلة رفض التعليق على ما أدليت به في ذلك الوقت، مؤكداً أن بدر الحميضي أصبح مواطناً، وأنه لا يعلق على التصريحات الصادرة عن مواطنين.

ثانياً: ليس من اللائق والمناسب الإصباح عما صرح لي به أحد كبار رجالات الكويت، كما أنه ليس هناك ما يلزمني قانونياً بالأفصاح عن اسم تلك الشخصية.

وبما أن الشيء بالشئ، يذكر، فهل سيكون النائب

«بعد العبد يفعل الله ما يريد...» هي مقولة صداما ما زال في انني منذ كنت صغيراً، إذ كان اقتراب العبد يؤجل كل ما هو ذات أهمية وفيه انشغال للبال، وذلك حتى لا تضيق بهجة قدوم العبد.

والعبارة نفسها تنطبق على الحراك السياسي الخضير، الذي تشهده البلاد هذه الأيام، والتصعيد غير المبرر بين السلطين، إذ أن قسوة هذا الحراك تنذر بأن الأيام التالية لعبد الأضحى القادم سوف تشهد حدثاً جلالاً يطال أي من السلطين التنفيذية أو التشريعية - إن لم يظلمها معا - ما لم ينزع فتيل الموقف المشتعل بينهما قبل فوات الأوان.

هي مرارة في الحلق نقتها عندما أظهر نائب في مجلس الأمة شيكا صادراً من سمو رئيس مجلس الوزراء لمصلحة أحد نواب مجلس الأمة السابقين بمبلغ مائتي ألف دينار، وطعم المرارة مبعثها ما انطوى عليه الأمر من تشكيك في الة المالية لسمو رئيس مجلس الوزراء، فسنباريو أظهار الشيك لم يكن وليد لحظة إنما هو امر ازعم أنه كان مخطأ له بعناية من قبل، وانفجر في اللحظة المناسبة فأريك الجمع.

لن أخوض في أية مسائل قانونية تتعلق بهذا الموضوع، فإلك ادلى ببلوه وامتلأت صفحات الجرائد وشاشات التلفزة بالحديث عن هذا الأمر، ولم تخل الدواوين من تكهانات من حيث اسم عضو مجلس الأمة السابق الصادر لمصلحة الشيك أو من حيث الطريقة التي استطاع بها نائب مجلس الأمة الحالي الحصول على صورة من الشيك أو من حيث أسماء الاشخاص الذين سهلوا له الحصول عليه.

ولكن من وجهة نظري، ان ما حدث هو محاولة لتصفية سمو رئيس الوزراء سياسياً، ووسيلة هذه المحاولة كانت هي نائب مجلس الأمة الحالي الذي أظهر الشيك، بدليل ما ردهه النائب تحت قبة المجلس يوم أظهار الشيك كما هو ثابت في مضبطة الجلسة، حيث قال بالحرف الواحد: «انا اعتقد أنني سأنتكلم عن هذا الموضوع، الشيكات فقط، تحت قبة عبدالله السالم، لاني اعرف الترميد اللي قاعد يصير لي، وأقولها بصوت عال لن نخضع. والله خير حافظا.. والله خير حافظا...» فالأوضح أن خصوم سمو رئيس مجلس الوزراء السياسيين عرفوا من أين تؤكل الكتف... فكان التشكيك في النمة المالية وإهدار المال العام هو هدفهم، بل إن هؤلاء الخصوم السياسيين كانوا من الاحتراف بحيث إن اختيارهم للنائب الذي أظهر الشيك كان في غاية الدقة بحسبان ان الأخير لا غبار عليه خلقاً وعملاً.

ان استفزاز النائب الذي أظهر الشيك في الجلسة السابقة على إظهار الشيك وتحديه من جانب الحكومة في أن يظهر الشيك، هو الذي دفعه لإظهاره بهذه الطريقة المسرحية، التي فاجأت الجميع، لكن ما

مشارة الكعكة

# القبس

تتقدم من

## آل بهبهاني الكرام

بأحر التعازي القلبية  
لوفاة المرحوم

### سيد جواد سيد اسماعيل بهبهاني

سائلين الله أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته  
ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

اللهم ربنا انزلهم رحمتك

duajaljari@gmail.com

## شيك المسلم.. محاولة تصفية سياسية

وتلويحه به فلم يكن لها بديل ليجأ اليه، بمعنى أن مجلس الأمة أولى بالتحقيق في موضوع هذا الشيك عن اللجوء للنيابة العامة لاسيما وأنه يمثل أعلى سلطة رقابية على أعمال الحكومة. أما تشكيكه في الة المالية لسمو رئيس مجلس الوزراء فهو أمر مستبعد لأن الأخير فوق الشبهات، وحاشى أن يكون عضو مجلس الأمة قد قصد هذا التشكيك، لا سيما أن تلويح النائب بالشيك جاء في اليوم التالي لاستفرازه من جانب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تحت قبة مجلس الأمة وتحديه له بأن يظهر الشيك، وبدليل أيضاً ما ردهه تحت قبة المجلس يوم إظهار الشيك، كما هو ثابت من مضبطة الجلسة، حيث قال وبالحرف الواحد رداً على وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء: «... يا أخ ورضان كلامك جميل بس لا تقول أنه رشوة... ليش تصر؟ انا ما أمك أني أحمك على الفعل...».

الا أن النائب يجب ان يتحلى بالشجاعة الكافية التي تجعله يفصح عن اسم النائب السابق الصادر لمصلحة الشيك، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه كما فعل نائب مجلس الأمة الحالي الذي اتهم سابقاً أيضاً بأخذ مبلغ خمسين ألف دينار من سمو رئيس مجلس الوزراء، بدلاً من تلك الأشاعات التي طالت نوابا سابقين كثيرين، لا نذب لهم سوى أنهم خدموا الوطن، وأصبحوا نوابا سابقين.

فالنائب لم يخطئ، وسمو رئيس مجلس الوزراء فوق الشبهات، إذ الأمر بسيط من أن يأخذ مثل هذه الضجة الإعلامية التي جعلت من الموضوع مادة دسمة تعددت فيه الآراء والاجتهادات، وأصبحت الديرة كلها تنتظر ما سيحدث بعد العبد.

وتبقى كلمة..

يا سمو رئيس مجلس الوزراء أناشدك بالابتعاد عن ساحات القضاء في موضوع «الشيك...» لأن ذلك يعني وجود استئذان مجلس الأمة لرفع الحصانة عن النائب لاتخاذ اجراءات التحقيق معه ثم اجراءات المحاكمة وهو ما قد يحدث نظراً للأغلبية النيابية التي تضمنها الحكومة في مجلس الأمة، ولكن أصدك القول ان حدث مثل هذا فسيحدث شرح بين السلطين أزعم ان التتامة على المدى البعيد صعب المنال، لن يضيرك شيء ان سرحت بشخصك عن حكاية هذا الشيك، فيقيني ان هذا الشيك ما أصدرته الا للأعمال الخيرية، إذ معهود عنك حب الخير، ويشهد على ذلك واقعة سابقة لك مع عضو آخر من أعضاء مجلس الأمة، فهو تصريح ان فعلته لن ينقص من قدرك شيئاً، بل ان فعلته ستخرس كل الألسنة، وترد على خصومة السياسيين كيدهم في نحورهم.



• سعيد الجبري

استغربه في كل هذا هو صمت سمو رئيس الوزراء حتى كتابة هذه السطور، وتركة الأمر لغيره لكي يدافع عنه، وإصرار سموه على ان يكون القول الفصل في هذا الموضوع للقضاة، رغم ان سموه الأولي يقطع دابر الحديث في هذا الاتهام لو انه فقط أدلى بحديث شخصي وفسر موضوع هذا الشيك، يا سمو رئيس مجلس الوزراء أنت تلوذ بالصمت، وأعلم ان الصمت لغة العظمة، لكنك تعلم أيضاً ان عظيم النار من مستصغر الشرر، فلتخمد هذا الشرر وهو في مهده قبل ان يستعظم، وفسر بشخصك حكاية هذا الشيك، فلا أحد يشكك في نزاهتك، ولكن هي ضريبة أقسمت ان تدفعها حين كُلفت برئاسة الحكومة.

ان الأمر الذي يجب التسليم به هو ان مجلس الأمة أعلى جهة رقابية على أعمال الحكومة وفقاً للدستور وان أعضاء مجلس الأمة منحهم الدستور الحصانة البرلمانية التي لا تقتصر على اقوال اعضاء مجلس الأمة داخل المجلس فقط، بل تشمل أيضاً اقواله داخل اللجان وتقاريره التي يكتبها ويكذلك اقواله التي يبديها خارج المجلس بمناسبة قيامه بعمله النيابي... وظني ان عرض النائب للشيك تحت قبة المجلس لا يسأل عنه مطلقاً، ولا حتى يسأل عن الطريقة التي بموجبها تحصل على الشيك بحسبان ان الحصانة البرلمانية تشمل ما يصدر عن العضو ويكون لازماً حتماً لاداء وظيفته التي هي في الاساس رقابية على اعمال الحكومة بل إنه يسأل سياسياً امام ناخبين ان قصر في هذا الواجب.

والتساؤل الذي يجب ان نجيب عليه بموضوعية هو: هل خطأ عضو مجلس الأمة كان مجرد اظهار الشيك؟ ام لطريقة عرضه للشيك؟ ام مجرد تشكيكه في الة المالية لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ وبكل موضوعية نجيب ان العضو لم يخطئ في اي من الثلاثة.. فكما اسلفنا القول ان العضو لا يسأل عن اظهاره للشيك تحت قبة مجلس الأمة بسبب تمتعه بالحصانة البرلمانية التي هي امتياز دستوري يمنح لعضو مجلس الأمة لكي يباشر عمله النيابي على الوجه الاكمل.. اما طريقة عرض النائب للشيك